أكدت التزامها بما ورد في كتاب «الصحة» الخاص بالاشتراطات الصحية

«التربية»: لا عودة للدراسة إلا بقرار من مجلس الوزراء بعد توافر اللقاح

المقصيد مترئساً الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ الاجتماع لم يتطرق إلى مسألة إجراء الاختبارات الورقية من قريب أو بعيد

■ أهمية وضع الخطة التدريجية للعودة إلى المدارس تزامناً مع المرحلة الخامسة

■ تشكيل لجنة مصغرة لوضع التصور الكامل للعودة وتقديمه في الاجتماع المقبل

أكدت وزارة التربية في حسابها الرسمي على "تويتر" أن الاجتماع الذي عقد صباح امس برئاسة وكيل وزارة التربية بالإنابة فيصل المقصيد اختص فقط بمناقشة الاستعداد لعودة ابنائنا الطلبة إلى المدارس في حال قرر مجلس الوزراء ذلك، بعد توافر لقاح فيروس "كوفيد 19" ومزامنة مع المرحلة الخامسة من العودة للحياة الطبيعية.

وأضافت أن الاجتماع لم يتم التطرق إلى مسألة إجراء الاختبارات الورقية.

وأشارت الوزارة إلى التزامها بما ورد في كتاب وزارة الصحة الصادر بتاريخ 10 نوفمبر، وتطبيق الاشتراطات الصحية للحد من انتشار فيروس كورونا.

وبينت أن إصدار أي قرار يخص الاختبارات في كافة المراحل الدراسية لن يكون إلا بالتنسيق مع السلطات الصحية المتبعة، وبما يتناسب مع الارشادات والإجراءات الصحية، وتوجيهات وزارة الصحة في هذا الشأن، وذلك للمحافظة على سلامة أبنائنا الطلبة وكافة العاملين من الهيئتين التعليمية والإدارية.

بالإنابة الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة وكان وكيل وزارة التربية فيصل المقصيد قد عقد اجتماعًا موسعًا مع الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان ومديري عموم المناطق التعليمية وموجهي عموم المواد الدراسية لمناقشة العديد من الموضوعات التعليمية.

وأكد المقصيد أثناء الاجتماع على أهمية وضع الخطة التدريجية للعودة إلى المدارس والتي تأتي متزامنة مع المرحلة الخامسة من العودة للحياة الطبيعية والمرتبطة بالوضع الصحي وبعد موافقة السلطات الصحية في الكويت.

وكلف المقصيد الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان بتشكيل لجنة مصغرة برئاسته لوضع التصور الكامل وتقديمه في الاجتماع المقرر انعقاده بداية الأسبوع المقبل حتى يتم تدارس مقترح اللجنة وبحث الخطة التدريجية للعودة إلى المدارس، مبينًا أن العودة قد تكون مع بداية الفصل الدراسي الثاني أو قبل ذلك.

«الكويتي للتنمية» يوقع اتفاقية منحة مع «يونيسيف» لمواجهة تداعيات «كورونا» بمناطق النازحين في سوريا

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» إتفاقية منحة بقيمة 2ر1 مليون دينار كويتي «نحو 4 ملايين دولار أمريكي» لدعم خطة التأهب والإستجابة لتداعيات جائحة كورونا بمناطق النازحين داخل سوريا.

وقال الصندوق في بيان صحفي أمس إن المنحة تسهم في دعم الخطة الإستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في سوريا للتأهب والاستجابة لمواجهة تداعيات «كورونا» داخل الأراضي السورية لاسيما دعم مخيمات وملاجئ النازحين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم.

وأكد الصندوق تركيز الدعم على التدابير الفورية والأنشطة الرئيسية المنقذة للحياة بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع في نشر التوعية والوقاية من الوباء ودعم قدرات المنظمات أو الهيئات الشريكة مع «اليونسيف».

وأوضح أن الدعم يشمل تأمين لوازم الوقاية من العدوى ومكافحتها وإتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى كمساعدة هذه المجتمعات للحصول على الخدمات الإجتماعية مثل التعليم ورعاية الأطفال.

وأفاد أن الدعم المقدم يأتي ضمن خطة استراتيجية متعددة القطاعات للتأهب والإستجابة للتداعيات الصحية والاجتماعية لجائحة (كورونا) حول العالم بما فيها تلك المتأثرة بمشاكل النزوح الداخلي وتقديم الدعم المناسب لمخيمات وملاجئ النازحين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم.

وبين الصندوق أن منظمة الصحة العالمية تعتبر سوريا حاليا من الدول الأشد تعرضا لتداعيات هذه الجائحة خاصة في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية منها ذلك لما تشهده تلك المناطق من تفاقم للوضع الصحي والانتشار السريع للوباء.

وذكر أنه ساهم بمبالغ تقدر بنحو 198ر5 مليون دولار وذلك ضمن الجهود والمبادرات العالمية لمكافحة انتشار الجائحة لافتا إلى أن الإتفاقية وقعتها نيابة عن المنظمة ممثل المكتب الخليجي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الطيب آدم في حين وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب البدر.

بناء على التعليمات الصادرة من اللجنة المشتركة لمتابعتها

فرق البلدية باشرت عملها بشأن انتخابات «أمة 2020

إزالة الإعلانات المخالفة

إزالة لوحة كانت تحجب اللوحة المرورية الإرشادية

■ إزالة 157 إعلاناً انتخابياً وتحرير 7 مخالفات خلال الفترة من 8 إلى 14 نوفمبر 2020

■ الاستعدادات جارية على قدم وساق وتشمل 107 مراكز اقتراع في جميع المحافظات

جانب من إزالة الإعلانات المخالفة

انهت لجنة الانتخابات في البلدية جميع التجهيزات والتحضيرات في اطار الاستعدادات الخاصة في انتخابات اعضاء مجلس الامة المقرر يوم الاقتراع لها في الخامس من ديسمبر المقبل.

وقد شكلت لجنة الانتخابات في البلدية فرقها الميدانية في المحافظات وسيكون نطاق عملها طبقا للدوائر الانتخابية الخمس ، حيث باشرت الفرق الميدانية الخمس عملها الرقابي بشأن الاعمال والمهام بإشراف لجنة الانتخابات في البلدية .

وتتكون الفرق الرقابية من خمس فرق ميدانية تضم مفتشي النظافة الى جانب مفتشي الاعلانات حيث يضم الفريق الواحد من 12 الى 15 مفتش حسب مساحة الدائرة الانتخابية التي يغطيها الفريق للقيام بدورها بشأن الاعمال والمهام المكلفين بها طبقا لقرار اللجنة المشتركة ما بين بلدية الكويت ووزارة الداخلية .

وفي اطار التنسيق المشترك بين وزارتي البلدية والداخلية تم وضع آلية تنسيق بين رؤساء فرق بلدية الكويت خلال فترة الانتخابات لتكون فرق مساندة للفرق الامنية بوزارة الداخلية .

وفيما يخص يوم الاقتراع فهناك آلية عمل تبحث وجارى التنسيق حولها لاعتمادها من قبل اللجنة المشتركة ما بين بلدية الكويت ووزارة الداخلية والتي تشمل 107 مركز إقتراع موزعة على الخمس دوائر إنتخابية بجميع المحافظات الست .

ومن جانبها أوضحت إدارة العلاقات العامة بأن الفريق الرقابي بفرع بلدية محافظة الأحمدي ومن خلال جولاته الميدانية بمناطق محافظة الأحمدي قام بتوجيه 31 إنذار وإزالة 27 اعلانا انتخابيا مخالفا لمرشحين فضلاً عن تحرير 7 مخالفات خلال الفترة من 8 إلى 14 نوفمبر 2020 .

وأشارت إلى أن الفريق الرقابي بفرع بلدية محافظة الجهراء قام بتنفيذ جولات ميدانية اسفرت عن إزالة 130 اعلان مخالف لمرشحين خلال الفترة من 30أكتوبر حتى 11 نوفمبر 2020.

ومن جانبها دعت بلدية الكويت المرشحين الالتزام بأحكام القانون تجنباً للمخالفة والغرامة التي تتراوح قيمتها من 1000 دينار حتى 3000 دينار شاملة تكلفة الإزالة، مشددة على أن الفرق الرقابية التي تم تشكيلها بأفرع البلدية بالمحافظات ستقوم على الفور بإزالة أي إعلانات مخالفة يتم ضبطها.

«الإدارية» تحجز قضايا الطعون الانتخابية لـ 8 مرشحين إلى 19 نوفمبر للحكم

قصر العدل

حجزت المحكمة الادارية قضايا الطعون الانتخابية لـ 8 مرشحين، هم: هاني حسين وبدر الداهوم ويوسف الغربللي وصلاح الهاشم وطلال عبدالحميد وفاضل اسد ونادية عبدالله وحسن فالح حسن إلى 19 نوفمبر للحكم.

عبدالله الأحمد: نتلقى عدة مبادرات وسندرسها من خلال لجنة مخصصة لهذا الملف

«هيئة البيئة» تقيم إطارات أرحية ..وتسلم الموقع لـ «السكنية»

الهيئة العامة للبيئة

أكدت الهيئة العامة للبيئة أن هناك لجنة مخصصة لتحديد مصير إطارات منطقة إرحية، لافتة إلى إنه جار استكمال التعامل مع الإطارات وتهيئة المكان لتسليمه للهيئة العامة للرعاية السكنية لتقوم بدورها بتسليمها كمنازل للمواطنين.

من جانبه قال مدير عام الهيئة ورئيس مجلس ادارتها الشيخ عبدالله الأحمد «سيتم التعامل مع هذا الكم الكبير من الإطارات الذي تراكم على مدى 30 عاما والانتهاء منه في أقل من سنة بعد حصولنا على أرض في منطقة السالمي لنقل هذه الإطارات إليها».

وأضاف «نتلقى عدة مبادرات للتعامل مع هذه الإطارات وسندرسها من خلال لجنة مخصصة لذلك وستقوم إما بإعادة تدوير هذه الإطارات أو تصديرها خارج الكويت».